

الحدث

فنزويلا تنتخب غداً لا بينوشيه في كراكاس!

يتوجه أكثر من عشرين مليون ناخب فنزويلي إلى صناديق الاقتراع غداً الأحد للانتخاب رئيس للبلاد وممثلين عنهم في الجمعية الوطنية (البرلمان) وفي البلديات المحلية. التوقعات الأولية تشير إلى أنّ نيكولاس مادورو، وجهته، سيحصلون مجدداً على ثقة الشعب لولاية جديدة رغم كل التحديات الاقتصادية التي سببتها الحملة الأميركية المستمرة



مادورو، هو، الرجل الأخضر، وفقاً للاسم الحركي الذي أطلقه عليه تشافيز (أف ب)



فاد بينوشيه انقلاباً دموياً ضدّ البندي

الذات - سعيد محمد

تستمر الحملة الأميركية ضدّ فنزويلا التي انتهجت اشتراكيتها منذ 19 عاماً. تصاعدت هذه الحملة في الأسابيع القليلة الماضية، بهدف هو نفسه، مهما تذبّلت الشعارات: إعادة أميركا اللاتينية إلى زمن الانقلاب الدموي الذي نفّذه الجنرال التشيلي أوغيسستو بينوشيه، عام 1973 ضدّ الرئيس اليساري المنتخب سلفادور البندي.

مراقبون زاوا العاصمة الفنزويلية كراكاس هذا الأسبوع، يقولون إنّ المدينة تكاد تغرق في مवाद الدعاية الانتخابية للمرشحين الخمسة إلى «الرفاسيات» التي ستجري غداً بموازاة انتخابات بلدية وأخرى عامة لانتخاب ممثل الشعب إلى الجمعية الوطنية (البرلمان) في هذا البلد الذي يتعرض لضغوط أميركية مستمرة منذ عقدين من الزمن، أي بعد تولي الرئيس هوغو تشافيز، السلطة عام 1999 وتبني النظام هناك سياسات اشتراكية.

النظام هناك سياسات اشتراكية. الرئيس الحالي نيكولاس مادورو (55 عاماً) يبدو الأوفر حظاً للحصول على تفويض شعبي لاستمرار في إدارة الجمهورية لولاية جديدة من ست سنوات. فالزجل نجح في جمع كافة تيارات اليسار على مختلف تلاوينها في جبهة واحدة مع الوطنيين الفنزويليين، والاتجاهات المعادية للإمبريالية الأميركية، والمنظمات النسوية، وموظفي القطاع العام، وتجمعات الصيادين، وبعض قطاعات البورجوازية الوطنية. وهو برغم حرب اقتصادية قاسية يشنها النظام الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض من منظمة الدول الأميركية)، يحافظ بسجل ممتاز على صعود الإنجازات لمصلحة العمال والسكان الأصليين للبلاد والطبقات المهمشة، ليس أقلها مشروع الإسكان الشعبي الذي يحقق أهدافه بتقديم ثلاثة ملايين وحدة سكنية للأقل حظاً، ومساندة نظامه للفلاحين الصغار في مواجهة كبار ملاك الأراضي، كما حملته الواسعة ضد الفساد في شركة البترول الفنزويلية (أهم مرفاق البلاد الاقتصادية على الإطلاق)، إضافة إلى توسيعه لقطاع الناخبين لتصل إلى 98% ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم، ولا سيما في المناطق الريفية والأقاليم الفقيرة المتخازة عادة إلى «التشافيزية» التي يُعتل مادورو رمز استمراريتها.

برنامج مادورو الانتخابي يقوم على تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية مطروحة على النقاش العام منذ بعض الوقت، علماً أنّ اليسار طاماً انهم مادورو بالتلصق في تنفيذها لحرصه على عدم استفزاز اليمن وأهمها على الإطلاق تجاوز اعتماد الاقتصاد المحلي على تصدير النفط وتحقيق استقرار امتي وسياسي في البلاد. مادورو، أو «الرجل الأخضر»، وهو الاسم الحركي الذي أطلقه عليه تشافيز، يواجه أربعة مرشحين أهمهم على ما يبدو المرشح اليميني هنري فالكون فيما تدعم تيارات دينية مسيحية مرشحين مستقلين اثنين، إضافة إلى مهندس كهرباء يساري يقول إنه لا يعادي العنلة الاشتراكية في البلاد، لكنه يعتقد أنّ مادورو ليس الرجل المناسب لقيادة تلك العملية. البين الفنزويلا إبعاد «التشافيزيين» الأميركية، مقاطع لانتخابات رسمية، وفالكون الذي سناه مادورو «هنري مع الأجهزة الأميركية»، ولا شك في أنّ الدلائل المتدفقة عن عجز «المائدة المستديرة» المعادي بنذرة لـ«التشافيزية»، والمقاطع لانتخابات. لكن المزاج العام بين قواع اليمن هو التصويت الاعتراضي على مادورو من خلال تاييد رفيفهم السابق عسى

غزو فنزويلا دعماً لانقلاب عسكري تعمل المخابرات الأميركية على تنفيذه في البلاد.

ولسجل تصريحات المسؤولين الأميركيين بهذا الشأن تشير إلى بحث مكثف عن جنرال من طينة أوغيسستو بينوشيه الذي كان قد تأمر مع المخابرات الأميركية عام 1973 لإسقاط تجربة الرئيس سلفادور البندي. الاشتراكية في تشيلي، عبر انقلاب دموي قتل فيه ما لا يقل عن 10 آلاف من خيرة قيادات البلاد وشبابها. هذا مع العلم أنّ آخر جولة من العقوبات الأميركية (الخامسة من بينها) صوّتت نحو قيادات عسكرية عليا في الجيش الفنزويلي، وفق توجيهات المخابرات المركزية الأميركية للرئيس دونالد ترامب (كما جاء في كلمة لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أخيراً)، وهو ما الذي يتعرّض إلى استمرار ولاء المؤسسة العسكرية للنظام «التشافيزي»، أقله إلى الآن.

نظام مادورو ليست لديه خيارات كثيرة فاليسار الماركسي، بما فيه مجموعات «تاباك أمارو» والفنزويلية،

هناك بحث أميركي مكثف عن جنرال من طينة التشيلي أوغيسستو بينوشيه

غير راض عن وتيرة التحول نحو الاشتراكية في البلاد، وهو يطالب الحكومة بتصعيد المواجهة وتنفيذ تطهير عام لمواقع سيطرة البورجوازية، ويلمح إلى استعداده للدفاع عن الجمهورية بالسلاح إذا تطلّب الأمر، مستذكراً الأدرس الذي تعلمه يساريو أميركا اللاتينية من اعتماد نظام البندي في تشيلي على الأساليب الديموقراطية في الوقت الذي لم يتوّج فيه اليمن عن سفك الدماء وقصف رئاسة الجمهورية بالمتارنات، بل واغتيال الرئيس البندي نفسه. وعلى المقلب الأخر، تستمر الولايات المتحدة في تصعيد ضغوطها من دون هوادة، وقد زار مايك بومبيو في أولى جولاته الخارجية الفعالة العسكرية الأميركية العشر في كولومبيا، وتحدث قائد المنطقة في الجيش الأميركي عن عمل جماعي معارضة حزب على المستويين المركزي الوطني، والتحالف معه أو التصويت له على المستوى المحلي.

الآن وقد اقترب الإعلان النهائي للنتائج، كيف ستعاملون مع معركة رئاسة البلديات؟ نحن في «التحيار الديموقراطي» لن نتحالف مع أي طرف في المجالس البلدية، وبالتأكيد لن نصوّت أو ندعم أي مرشح من حزبي «النداء» و«النهضة» في رئاسة المجالس البلدية. فنحن نرى أنّ الحزبين فشلوا في إدارة الشأن العام على المستوى المركزي ونعارضهما. بالتالي، لا يمكن معارضة حزب على المستويين المركزي الوطني، والتحالف معه أو التصويت له على المستوى المحلي.

نحن سنقدّم مرشحينا في الدوائر البلدية التي قرّنا فيها، ولن نعقد أي صفقات أو تحالفات، ومن يزّ فينا الكفاءة من أعضاء المجالس البلدية، بحال الفوضى في البلاد، وتضييق السلطات على قادة المعارضة، وقد تصويت ضد مادورو، رغم أنّ تلك المجموعة ليما» إثر اجتماعها الطارئ بشأن فنزويلا في العاصمة المكسيكية مطلع هذا الأسبوع، تحديراً شديد للهجة للسلطات الفنزويلية، تلاه وزير الخارجية المكسيكي لويس فاديغاري، يدعوها إلى عدم إجراء انتخابات في 20 أيار الجاري، وأشارت إلى أنّ الدول الأعضاء في المنظمة تريد «الاستعادة العملية» الديمقراطية» في فنزويلا، وأنها ستتصامن أجل ذلك لاتخاذ إجراءات عقابية ضد نظام كراكاس (لم تُسمها)، من دون أن يستبعد أحد من المرشحين أنّ المجموعة قد تكون بصدد التمدّخ عسكرياً لإسقاط اليمينية (التي لا تخفيها المعروف أنّ «منظمة الدول الأميركية» هي نادٍ للأنظمة اليمينية الخاصة للهيمنة الأميركية وتأمّر بامر واشنطن. ولم يستبعد الرئيس البوليفي اليساري إيفو موراليس، في تصريحات له على «تويتر»، إقدام الجيش الأميركي على

في مقابلة مع «الأخبار»، يعتبر غازي الشواشي وهو الأمين العام لـ«التحيار الديموقراطي» الذي حلّه كقوة حزبية ثالثة في الانتخابات البلدية الأخيرة، أنّ نتائج ذلك الاستحقاق تحفز الاطراف السياسية المنتهية إلى «العائلة الاجتماعية الديموقراطية» للتحرك ومواجهة الحزاب الليبرالية اليمينية (النهضة ونداء تونس) في الانتخابات التشريعية لسنة 2019. كذلك فإنه يؤكد أنّ حزبه لن يدعم أيّا من مرشحي «النهضة» و«النداء» خلال انتخابات رؤساء البلديات

فسينتخبنا، بما في ذلك بلدية تونس حيث سنقدم منافساً لمرشحي «النهضة» و«النداء». نتائج الانتخابات البلدية مثّلت تحدياً للشهد السياسي التونسي، بصفة شبه نهائية، ما رأيك؟ الانتخابات البلدية خطوة أولى لتحديد ملامح المشهد السياسي في تونس، أو إعادة بلورة المشهد السياسي الذي سيحدد نهائياً في 2019 خلال الانتخابات التشريعية التي ستكون فيها 4 عائلات سياسية فقط، وهي العائلة الإسلامية، والعائلة التجميعة أو الدستورية، والعائلة اليسارية، والعائلة الاجتماعية الديموقراطية التي يقودها «التحيار الديموقراطي».

■ لا أتفق معك لناحية أنّ الانتخابات التشريعية هي التي ستكون المحدد النهائي، فهذه البلديات» مثّلت مرآة للحزب، سواء تلك التي لم تقدر على تشكيل قائمة واحدة، رغم حجمها الإعلامي، أو تلك التي دخلت في كل الدوائر. فما تعليقك؟ نعم هناك 11 حزباً شكّلت ائتلافاً، ولم تستطع الدخول إلا إلى 48 بلدية، وصحیح أنّ الانتخابات البلدية، منذ مرحلة الترشيحات وصولاً إلى إعلان

النتائج الأولية عزّزت نسبياً ضعف الأحزاب وضعف تحذرها في المجتمع التونسي، ما يدفع إلى القيام بعدة مراجعات. لكن يجب الوعي على أنّ التونسي لا يُراهن على الحزبيات الصغيرة، بل على الأحزاب الكبيرة، أو الأصغر التي لديها قابلية لأن تكون كبيرة، واليوم اختار التونسي «التحيار الديموقراطي» كتمثيل عن العائلة الديموقراطية الاجتماعية، وهذه فرصة ودعوة لكل الاطراف والحزب من عائلتنا السياسية للتوحد.

بعد نجاح عملية انصهارنا مع «حزب تونس»، أو إعادة بلورة المشهد الاجتماعي إلى التجمع ومواجهة ذلك الاستقطاب، وفعلاً تقدمنا في مسار التجمع ووضعنا أرضية مشتركة. لكن للأسف، فشلنا في تشكيل جبهة موحدة، أو حتى في تشكيل لوائح مشتركة خلال الانتخابات التشريعية لعام 2014.

يبدو أنّ حكومة الشاهد انتهت صلاحيتها. وبات السؤال عن مصيره هو



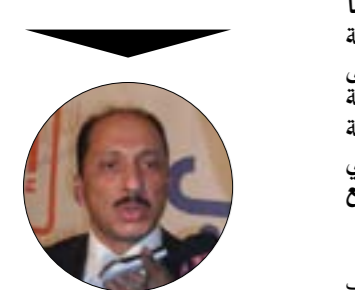
«النهضة» و«النداء» يعلمان على «تقسيم الفلحة»، عبر تغيير الحكومات (من اليمين)

مصر

مقابلة

الأمين العام لـ«التحيار الديموقراطي» التونسي:

التوحد لمواجهة الأحزاب الليبرالية اليمينية



■ **يتزعم «التحيار الديموقراطي» محمد عبو (المرور)، وأعلن على سبيل توضيح، أنّ حزب الرئيس عبد الحفيظ العزوقي، قبل أن ينشق عنه بأكرا بسبب معارضته التحالف مع «حركة النهضة»، ضمن «الترويكات» التي قادت البلاد حتى بدايات 2014. وكان عبو، وهو زوج السياسية، المصاحبة، سلمية عبو، يرفض أن يكون حزبه «تابعا للنهضة» ومجرد «ديكور» في مقابك الحصول على رئاسة البلاد. هذا هم المعلم أنه في بدايات عام 2012 كان الرجل وزيرا مكلفاً بالصالح الداخلي في حكومة حدادي الحالي، قبل أن يستقيل منها.**

لكن كل نقاشات الانصهار بين الاطراف السياسية التي تنتمي إلى العائلة الديموقراطية الاجتماعية، فشلت. وأعلنها شارك فيها «التحيار الديمقراطي» لمانا؟ منذ 2014 شعرتنا بأنّ هناك استقطاباً ثنائياً بين «النهضة» و«نداء تونس»، فدعوئنا الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية إلى التجمع ومواجهة ذلك الاستقطاب، وفعلاً تقدمنا في مسار التجمع ووضعنا أرضية مشتركة.

لكن للأسف، فشلنا في تشكيل جبهة موحدة، أو حتى في تشكيل لوائح مشتركة خلال الانتخابات التشريعية لعام 2014. لكن كل نقاشات الانصهار بين الاطراف السياسية التي تنتمي إلى العائلة الديموقراطية الاجتماعية، فشلت. وأعلنها شارك فيها «التحيار الديمقراطي» لمانا؟ منذ 2014 شعرتنا بأنّ هناك استقطاباً ثنائياً بين «النهضة» و«نداء تونس»، فدعوئنا الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية إلى التجمع ومواجهة ذلك الاستقطاب، وفعلاً تقدمنا في مسار التجمع ووضعنا أرضية مشتركة.

■ لمانا؟ هل في مشكل زعامات كالعادة؟ نعم! إشكالية «الزعاماتية» أحد أسباب الفشل، وأيضاً الأحزاب لا تعرف حجمها الحقيقي، وتعتقد أنّها أحزاب كبيرة، وبالتالي لم يكن هناك مقاييس واضحة لتقويم حجم كل حزب شارك في نقاشات تجميع العائلة الديموقراطية الاجتماعية. ولكن بدخولنا الانتخابات التشريعية لعام 2014 فرأى، جاءت النتائج بمثابة الصعقة. فعلاً، حزب رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، كان يرى نفسه حزبا كبيرا، لكنّ الانتخابات التشريعية أعطته صفر مقاعد، فيما حصلنا نحن على 3 مقاعد...

بعد ذلك، عدنا إلى التفاوض للانصهار بيننا وبين «التحالف الديموقراطي» و«حزب التكتل»، لكن حين بلغنا مرحلة توزيع المناصب في الحزب الموحد، ظهرت من جديد إشكالية الزعامة، واضطررنا إلى الانسحاب لتنصهر بعد ذلك مع «حزب التحالف الديموقراطي» مع الإبقاء على تسمية «التحيار الديموقراطي» كاسم للحزب الموحد. وهذا ما ندعو إليه كل أحزاب عائلتنا السياسية، بعيداً عن الزعاماتية والترجسية، بهدف مواجهة التحالف اليميني الليبرالي.

■ ثمة نقاشات لصياغة «وثيقة قرطاج 2»، مع إمكانية تغيير الحكومة ورئيسها، فما رأيك؟ إعلان فشلنا أمام الرأي العام التونسي وعدم التخفي وراء «وثيقة قرطاج 2».

مصر

تحقيق، مع قائد عسكري في فندق بالقاهرة

ويجري التفاوض معه حالياً على إعادة الأموال في مقابل أنّ تتم تسوية الأمر وإغلاق الملف في شكل كامل من دون أيّ أحاديث إعلامية، وهي عملية أبدى الرجل موافقةً عليها. لكن تبقى «نسب التسوية»، مثار خلاف، خصوصاً في ظلّ تأكيد أنّ جزءاً «ليس بالقليل من الأموال» هي من أمواله الشخصية وأموال زوجته، ولا علاقة لها «بالترنح من وظيفته ككقائد عسكري».

رغبته في التنازل عن كل الأموال وضمان الخروج في شكل «فندق الماسة» بوسط القاهرة بتهمة «فساد مالي»، وذلك في محاولة للضغط عليه «إعادة مليارات الجنيهات طوعاً ومن دون تقديمه إلى المحكمة». هذا القائد العسكري الذي لا يزال «يشغل نظرياً» منصب مساعد وزير الدفاع، موقوف في الفندق مع زوجته «فريق» التي يتمتع بها تمنحه امتيازات عدة في حال محاكمته عسكرياً، إذ إنه لم يُحل إلى التقاعد رسمياً حتى الآن.

■ الآن وقد اقترب الإعلان النهائي للنتائج، كيف ستعاملون مع معركة رئاسة البلديات؟ نحن في «التحيار الديموقراطي» لن نتحالف مع أي طرف في المجالس البلدية، وبالتأكيد لن نصوّت أو ندعم أي مرشح من حزبي «النداء» و«النهضة» في رئاسة المجالس البلدية. فنحن نرى أنّ الحزبين فشلوا في إدارة الشأن العام على المستوى المركزي ونعارضهما. بالتالي، لا يمكن معارضة حزب على المستويين المركزي الوطني، والتحالف معه أو التصويت له على المستوى المحلي.

نحن سنقدّم مرشحينا في الدوائر البلدية التي قرّنا فيها، ولن نعقد أي صفقات أو تحالفات، ومن يزّ فينا الكفاءة من أعضاء المجالس البلدية، بحال الفوضى في البلاد، وتضييق السلطات على قادة المعارضة، وقد تصويت ضد مادورو، رغم أنّ تلك المجموعة ليما» إثر اجتماعها الطارئ بشأن فنزويلا في العاصمة المكسيكية مطلع هذا الأسبوع، تحديراً شديد للهجة للسلطات الفنزويلية، تلاه وزير الخارجية المكسيكي لويس فاديغاري، يدعوها إلى عدم إجراء انتخابات في 20 أيار الجاري، وأشارت إلى أنّ الدول الأعضاء في المنظمة تريد «الاستعادة العملية» الديمقراطية» في فنزويلا، وأنها ستتصامن أجل ذلك لاتخاذ إجراءات عقابية ضد نظام كراكاس (لم تُسمها)، من دون أن يستبعد أحد من المرشحين أنّ المجموعة قد تكون بصدد التمدّخ عسكرياً لإسقاط اليمينية (التي لا تخفيها المعروف أنّ «منظمة الدول الأميركية» هي نادٍ للأنظمة اليمينية الخاصة للهيمنة الأميركية وتأمّر بامر واشنطن. ولم يستبعد الرئيس البوليفي اليساري إيفو موراليس، في تصريحات له على «تويتر»، إقدام الجيش الأميركي على